



اسم المقال: دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة

اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد عبدالأمير الأنباري

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7105>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 16:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة

أ.م.د. أحمد عبدالأمير الأنباري(*)
ahmedalanbary@yahoo.com

ملخص:

يتناول البحث دور الاتحاد الأوروبي في مساندة الشعب الليبي في مطالبته للقذافي التخلي عن الحكم، ورغبته في نظام سياسي جديد. ووجدت الدول الأوروبية أن مصالحها تقتضي منها تأييد مطالب الشعب الليبي، وتقديم الدعم العسكري للثوار الليبيين في قتالهم ضد نظام القذافي. إذ إن الدول الأوروبية تأمل في تعزيز نفوذها وتعظيم مصالحها في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي. ولهذا كان التدخل العسكري الأوروبي ضمن حلف شمال الأطلسي لتحقيق أهداف أوروبية وضمن مكاسب متوقعة في ليبيا بعد القذافي.

المقدمة:

شهدت عدد من الدول العربية منذ نهاية العام ٢٠١٠ تغييرات عُدت من أبرز التغييرات التي شهدتها المنطقة. فما حصل في تونس، مصر، ليبيا، واليمن وتفاعلاتها وانعكاساتها تحظى باهتمام الدول الأوروبية. إذ إن الدول الأوروبية تهتم بما يحصل في المنطقة انطلاقاً من مصالحها.

بهذا المعنى، جاء التدخل الأوروبي لدعم التغيير في ليبيا في العام ٢٠١١، إذ أسهمت أوروبا، ضمن حلف شمال الأطلسي، في سقوط نظام القذافي بتقديمها للدعم العسكري لقوات المعارضة، بما فيها تنفيذ ضربات العسكرية الجوية ضد قوات القذافي. وهو ما كان له الأثر الكبير

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد.

بهذا المعنى، هناك دوافع عدة تقف وراء الرغبة الشعبية في التغيير^(١)، التي أسقطت عدد من الأنظمة الحاكمة في عدد من الدول العربية. ومنها^(٢):

١ - سوء الأوضاع الاقتصادية والتي انعكست سلباً على حياة المواطن العربي في الدول العربية.

٢ - انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما يعني عدم وجود فرص كافية لمعالجة المشكلات الاقتصادية.

٣ - مشكلة البطالة التي تتزايد أعداد العاطلين بشكل مستمر، لاسيما من فئة الشباب ممن لديهم مؤهلات علمية^(٣).

ومن الاحصاءات التي من الممكن الاشارة اليها بهذا الخصوص في مصر، والتي كان يعاني منها المواطن المصري في عهد نظام مبارك، والتي استمرت في عهد حكومة الاخوان المسلمين بقيادة مُجَّد مرسي، هي^(٤):

(١) للتفصيل ينظر: د. نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد ٤٨، نيسان ٢٠١١، ص ٤ - ١٤.

(٢) احمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي دراسة للحالة المصرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٥ - ١٦. وللتفصيل عن الأسباب الاقتصادية للتغيير منذ العام ٢٠١٠ في تونس وبعدها في عدد من الدول العربية في العام ٢٠١١، ينظر:

Hisham H. Abdelbaki, The Arab Spring: Do We Need a New Theory?, Modern Economy, Department of Economics, Mansoura University, Vol. 4, No. 3, 2013, pp. 187 – 195.

متوفر على رابط المكتبة الافتراضية العلمية العراقية:

http://libhub.sempertool.dk.tiger.sempertool.dk/gmt/ivsl/doi/21527245_2013_04_03_187-196/http://www.scirp.org/journal/PaperDownload.aspx?DOI=1

(٣) مجموعة باحثين، الربيع العربي ... الى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط ٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٩.

(٤) هشام العوضي، الإسلاميون في السلطة: حالة مصر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤١٣، تموز ٢٠١٣، ص ٣٦ - ٣٧. كذلك ينظر: مُجَّد شومان، صعود وانحيار حكم الإخوان المسلمين في مصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٩٦، خريف ٢٠١٣، ص ١٧. كذلك ينظر: مُجَّد السمهوري، الاقتصاد المصري وسقوط حكومة البلاوي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٤/٣/٤.

<http://carnegieendowment.org/sada/experts/?fa=843>

- أ- ارتفاع أعداد البطالة التي وصلت الى (٤, ١٣%)، وتشكل نسبة الشباب منها نحو (٧٠%)، منهم نحو (٨٢%) متعلمون.
- ب- ارتفاع أعداد أطفال الشوارع والذين يقدر عددهم بنحو (٦) مليون طفل.
- ت- غلاء الأسعار، إذ أن التضخم في مستوى الأسعار مستمر ووصل الى (٤, ١١%). مما يشكل ضغطاً متزايداً على أصحاب الدخول المنخفضة والفقراء.
- ث- تدني الأجور، والتي يستفيد منها أغلب فئات الشعب المصري والتي تقدر بنحو (٦٧%) من الشعب.
- ج- انخفاض معدل النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٢ بنسبة (٢, ٢) مقارنة بالعام ٢٠١١.
- ح- ارتفاع مقدار الدين الخارجي من (٣٣) مليار دولار الى نحو (٣٨, ٨) مليار دولار.
- ٤- الامتيازات والمنافع التي يحظى بها مجموعة قليلة مرتبطة بمصالح مع النظام، وهو ما وفر لها ميزات كبيرة مكنتها من الانتفاع والتربح في قطاعات مهمة كالبنوك والصناعة والعقارات، مما ولد حالة من الشعور بالظلم لدى المواطن^(١).
- ٥- الأوضاع السياسية السيئة في الدول العربية، وتنامي حالة عدم الثقة برغبة وقدرة الأنظمة الحاكمة في اجراء الاصلاحات السياسية. ولجؤها الى محاولة اشغال الشعوب بقضايا خارجية لصرف الاهتمام عن فشل الأنظمة الحاكمة في ادارة البلاد^(٢).
- ٦- التحديات التي تتعرض لها الدول العربية، كالتحديات الاقتصادية، البطالة، تدني مستوى المعيشة، تدني مستوى الرعاية الصحية، وغيرها، والعجز الحكومي في التعامل معها ومعالجتها.
- ٧- انعدام حرية التعبير عن الرأي، وهو ما منع المواطن من التعبير عن عدم رضاه بالواقع الذي يعيشه.

(١) مجموعة باحثين، الربيع العربي ... الى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٢) سعد الدين إبراهيم، الدوافع السياسية والاجتماعية من الاستبداد والفساد الى الحرية والعدالة الاجتماعية، في: مجموعة باحثين، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٩٨.

فأغلب الأنظمة العربية، باستثناء الديمقراطية منها التي تتبنى الآليات الديمقراطية في تداول السلطة، لا تسمح لمواطنيها ومن يعيش في دولها بانتقادها، وتفرض قيوداً على وسائل الاعلام.

هذا فيما يتعلق بالأسباب في بعدها الداخلي، أما فيما يتعلق بالأسباب ببعدها الخارجي فأنها تتمثل بما تتعرض لها لدول العربية من ضغوط خارجية خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. إذ عدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ان سياسات الأنظمة الحاكمة في الدول العربية، وعدم سعيه الإجراء الاصلاحات، هي التي وفرت البيئة الملائمة لنشوء الجماعات الارهابية. ولهذا فإن الضغوط كانت موجهة نحو ضرورة إجراء الاصلاحات السياسية التي يمكن معها اقامة نظام ديمقراطي^(١).

وهو ما دفع ببعض الأنظمة الحاكمة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لكسب رضاها، أو تأكيد رفضها لإرهاب تنظيم القاعدة. وهم في سبيل ذلك عملوا على التعاون في تقديم المعلومات الاستخبارية عن تنظيم القاعدة كما في حالة النظام السوري، للتعبير عن رفضه لإرهاب تنظيم القاعدة^(٢)، ومنهم من سلم ما يمتلكه من أسلحة الدمار الشامل في محاولة لاسترضاء الولايات المتحدة الأمريكية^(٣)، كما في حالة نظام القذافي.

وتتسم حركات التغيير التي حصلت نهاية العام ٢٠١٠ ومطلع العام ٢٠١١ واستمرت في البعض منها، بعدة خصائص منها^(٤):

(١) للتفصيل ينظر: احمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢ - ٢٦.

(٢) جون ميرشيمير وستيفن واط، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٢٣٠ - ٢٣٤.

(٣) د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٣٧.

(٤) بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الاقليمية والدولية من الثورة، في: مجموعة باحثين، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٩١٢ - ٩١٦.

١- تناولها قضايا الشأن الداخلي، وهي بذلك تؤكد ان سياستها الخارجية وعلاقتها الدولية واتفاقياتها لن تتأثر بتغير النظام الحاكم. وأحد أسباب هذا التوجه هو افتقارها لبدائل حقيقية في سياستها الخارجية.

٢- عملية صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرارات ليست مقتصرة بسلطات الرئيس، بل تخضع لمناقشات عدة، وتتخذ القرارات وفقاً لمعطيات موضوعية، وبشكل معلن أمام الرأي العام.

ففي الأنظمة الديمقراطية لا يمكن الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، إذ ان السياسة الخارجية تعبر عن أولويات المجتمع وما يرتبط بتحسين حياته وأمنه ومستقبله^(١). ولهذا فإن الأنظمة العربية غير الديمقراطية تواجه وستبقى تواجه الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية، والتي تنتج من عدم حرصها على أن تحظى سياساتها الخارجية برضى شعبي^(٢)، وهو ما يزيد الفجوة بين النظام والشعب.

٣- مكنت جماعة الاخوان المسلمين من الوصول للحكم، وبسبب كون هذه الثورات تستهدف الانتقال الديمقراطي ولم تكن ثورات دينية، عملت على التحالف مع القوى السياسية الاخرى واشراكهم في الحكم، كرسالة طمأنة مفادها أنهم لا يريدون الانفراد بالحكم. ومن الأمثلة بهذا الخصوص ما حدث في مصر.

الا ان جماعة الاخوان المسلمين، كما في مصر، لم يتمكنوا من النجاح في مساعيهم تلك، بسبب عدم رغبتهم بذلك، او لم يتمكنوا منه. فلم يتمكنوا أو لم يكونوا راغبين في اشراك القوى الاخرى في كتابة الدستور، او اشراكهم في الحكم وإدارة الدولة^(٣). وهو ما دفع بالقوى السياسية

^(١) ناصيف حتي، المسار التحولي للنظام العربي الجديد، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٩٣، ٢٠١٣، ص ٢٥.
^(٢) مارك ليج، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط، ترجمة: حسين شلوشي - آيات شحرور، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ١، ٢٠١١، ص ١٥٣.

^(٣) للتفصيل بخصوص موقفات التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، ينظر: حسنين توفيق ابراهيم، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في مآهات المرحلة الانتقالية، في: مجموعة باحثين، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٦٠ - ٣٦٥.

الأخرى لتحشيد الشعب المصري في تظاهرات كبيرة انتهت بعزل الرئيس مُجَّد مرسي في شهر تموز من العام ٢٠١٣.

وهو ما أدى الى فشلهم في معالجة التحديات الاقتصادية التي يعاني منها المواطن في مصر وتونس، واستمرار معاناته التي بدأت تتعقد وتبدو عصية على الحل. وهو ما دفع المصريين للخروج بتظاهرات مطالبة بعزل الرئيس مُجَّد مرسي، وهو ما تم في تموز ٢٠١٣.

ثانياً - الدوافع الداخلية للتغيير في ليبيا:

لم تختلف كثيراً دوافع التغيير الذي حصل في ليبيا في العام ٢٠١١ عن الدوافع التي حكمت الحراك المجتمعي بتونس في كانون الأول ٢٠١٠، ومصر في كانون الثاني ٢٠١١، ولاحقاً في اليمن، فهي جاءت لتعبر عن مطالب ملحة للشعب الليبي الذي يتطلع للعيش بما يحفظ كرامته الانسانية.

ان مسار الأحداث أظهر بأن ما حصل من مطالب الشعب الليبي بسقوط نظام القذافي أظهر تراكمات لعقود من الزمن عانى منها الشعب الليبي، ووجد الفرصة مؤاتية لتحسين أوضاعه السياسية والاقتصادية وغيرها. اذ ان السياسات التي تبناها القذافي والقمع الذي مارسه بحق الشعب الليبي، لاسيما أولئك الذين عارضوه^(١)، كان دافعاً رئيساً للشعب الليبي نحو التغيير. فالسياسة التي انتهجها القذافي والتي تمثلت بالكبت السياسي واحتكار السلطة، والتمايز المناطقي، والحرمان الاقتصادي لمناطق معينة، والتضييق على فئات معينة من الشعب، مثلت عوامل رئيسة لخروج الشعب الليبي في تظاهرات مطالبة برحيله عن السلطة. ولم تجد نفعاً ما قام به القذافي من اصلاحات، كذلك التي تناولت محاولات اعتماد الوثيقة الخضراء، واشارات تبني النظام الاقتصادي الحر. ولهذا واجه النظام انتقادات لاسيما في العام ٢٠٠٥ عندما ارتفعت أسعار الوقود بنسبة ٣٠%. كذلك من الأسباب التي ساعدت في تنامي الحركة الشعبية المطالبة بالتغيير، التضييق على رجال الاعمال واعتقالهم بحجة احتكارهم للعمل التجاري، ورفضه للديمقراطية

(١) يوسف مُجَّد الصواني، انتفاضة ١٧ فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، في: مجموعة باحثين، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣، صص ١٢٧-١٢٩.

المستندة لتعددية الأحزاب، التي وصفها، بخطاب له في تشرين الأول من العام ٢٠٠٧، بأنها " عار على الحكومات التي تتعامل بها"^(١).

المبحث الثاني

دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا

أولاً - الموقف الأوروبي من نظام القذافي:

شهد العام ٢٠٠٤ بداية تحسن في العلاقات الليبية - الأوروبية، وثمة أسباب دفعت الأطراف لتحسين العلاقات، منها^(٢):

١- الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وليبيا في كانون الأول من العام ٢٠٠٣، بخصوص تخلي ليبيا عن برنامجها النووي وتفكيكه، وتدمير الأسلحة الكيميائية التي كانت لديها.

٢- موافقة ليبيا في ٣/٩/٢٠٠٤ على دفع التعويضات الى أسر ضحايا تفجير ملهى بيل في برلين في العام ١٩٨٦، والبالغة (٣٥) مليون دولار، وكذلك تعهدها بخصوص دفع تعويضات حادثة طائرة لوكربي في العام ١٩٨٨، وحادثة الطائرة الفرنسية (يو تي ايه) في العام ١٩٨٩ فوق النيجر. وتجسد التحسن بين الطرفين بالزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي الى ليبيا في تشرين الأول من العام ٢٠٠٤، وزيارة رئيس الوزراء الألماني جيرهارد شرودر في تشرين الثاني ٢٠٠٤.

فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عدة على نظام القذافي، ومن المواضيع التي شملتها العقوبات هي^(٣):

١- الحظر على تصدير الأسلحة للنظام.

(١) د. منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥١، كانون الثاني ٢٠١٢، صص ٣٩-٤٥.

(٢) احمد ماهر، العلاقات الليبية - الأوروبية بداية جديدة، على موقع الاهرام الالكتروني،

<http://digital.ahram.org.eg/home.aspx>

(٣) د. منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

التحولات بما يعزز مكانتهم الدولية. بهذا المعنى، ستحرص الدول الأوروبية على التنافس في ليبيا وتونس لما لهما من خصوصية بالنسبة لأوروبا. ولهذا ترى الدول الأوروبية يجب أن تكون أول المستثمرين لنتائج التحولات السياسية، لاسيما في ليبيا^(١). ويمكن القول ثمة دوافع جعلت من خيارالتدخل الأوروبي في ليبيا على ما كان عليه، ومنها^(٢):

- ١- أن يكون للدول الأوروبية نفوذاً في ليبيا ما بعد القذافي، وهو مرتبط بشكل كبير بدرجة اسهامها في تحقيق التغيير في ليبيا.
- ٢- رغبة الدول الأوروبية في الحصول على جزء من الامتيازات التي توفرها ثروة النفط الليبية. إذ تحتل ليبيا المركز الخامس عالمياً في احتياطي النفط الصخري، كما ارتفع احتياطيتها من (٤٨) مليار برميل الى (٧٤) مليار برميل بعد أن اكتشف نحو (٢٦) مليار برميل من النفط الصخري. وبذلك يرتفع العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من (٧٠) عاماً الى (١١٢) عاماً. ومما يجعل النفط الليبي مرغوباً لمواصفاته الجيدة مثل^(٣):
 - أ- يعد النفط الليبي من النفوط الخفيفة.
 - ب- انخفاض كلفة استخراجه.
 - ت- سهولة استخراجه.
 - ث- قربه من الدول الأوروبية المستهلكة له.
 - ج- أمان وسهولة النقل.

(١) د. عبد علي كاظم المعموري، أميركا من الهزيمة الاستراتيجية الى المناورة التكتيكية، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ١، ٢٠١١، ص ١٧ - ١٨.

(٢) د. داليا فؤاد، الغرب والثورات العربية: محاولات الاحتواء والتأثير، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ١، ٢٠١١، ص ٩٨.

(٣) يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٣١، كانون الثاني ٢٠١٥، ص ١٠.

كما تتوافر ليبيا على احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، لاسيما بعد الاكتشافات الجديدة للغاز الصخري فيها. فقد ارتفع احتياطيها من الغاز الى (١٧٧) تريليون قدم مكعب، بعد ان كان (٥٥) تريليون قدم مكعب، بفضل الاكتشافات الجديدة للغاز الصخري^(١).

٣- رغبة الدول الأوروبية في الحصول على حصة مهمة من عمليات الاعمار التي ستشهدها ليبيا مستقبلاً، والتي تقدر كلفتها ما بين (٢٥٠ - ٥٠٠) مليار دولار.

هذا على مستوى المصالح، كما جاء التدخل الأوروب بيناءً على قرار مجلس الأمن المرقم (١٩٧٣) في ٢٠١١/٣/١٧^(٢)، والذي استند بدوره الى قرار جامعة الدول العربية^(٣) على المستوى الوزاري رقم (٧٣٦٠) في ٢٠١١/٣/١٢، والذي طلب من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته تجاه ما يحصل في ليبيا من تدهور للأوضاع، واتخاذ مايلزم، وبشكل فوري، من الاجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على الطيران العسكري الليبي، واقامة مناطق آمنة^(٤).

كما ان هناك دوافع من نوع آخر تتعلق بتحسين صورة الغرب لدى الشعب العربي بشكل عام والليبي بشكل خاص. ومن تلك الدوافع^(٥):

- ١- محاولة تغيير صورة المستعمر الغربي في ذهنية الشعب العربي.
- ٢- مصالح الدول الغربية تتطلب التعاون والتعامل مع الطرف الأقوى، وحيث ان الشعب الليبي بدا متفوقاً وحاسماً أمره على التغيير وازاحة القذافي عن الحكم،

(١) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٢) للتفصيل ينظر: قرار مجلس الأمن S/RES/1973/٢٠١١/٣/١٧

(٣) للتفصيل حول موقف بعض الدول العربية تأييد التدخل الخارجي في ليبيا ٢٠١١، ينظر: رضوان بروسى، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقاربة غير معيارية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٠٩، آذار ٢٠١٣، ص ٣٢ - ٣٣.

(٤) قرار جامعة الدول العربية ق: رقم ٧٦٣٠ - د. غ. ع - ٢٠١١/٣/١٢. كذلك ينظر: عبدالقادر عبدالعالي، التغيير الجديد في الوطن العربي، وفرص التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٤٠٦، كانون الأول ٢٠١٢، ص ٦٦ - ٦٧.

(٥) احمد عبدالكريم، غياب الايدولوجيا عن الثورات العربية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٥١، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ١٧٥ - ١٧٦.

فوجدت الدول الأوروبية والغرب عموماً ان مصالحها تتطلب تخلي القذافي عن الحكم، ومساندة الشعب الليبي لكسب وده.

٣- محاولة كسب ود الحكومات القادمة في ليبيا.

ولهذا استجاب حلف شمال الأطلسي لنداء منظمة الأمم المتحدة الذي تضمنه قرار مجلس الأمن ١٩٧٣، وقرر في ٢٣/٣/٢٠١١ البدء بعملية فرض حظر تصدير الأسلحة لليبيا، وقرار مجلس الأمن فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لمنع قوات القذافي من شنه هجمات جوية، وفي ٢٧/٣/٢٠١١ قرر الحلف القبول بالعملية العسكرية بكاملها، إذ قرر التدخل العسكري في ليبيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وبريطانيا. وهنا يبرر الحلف تدخله كونه جاء تحت قرار مجلس الأمن، والشرعية السياسية اللازمة للتدخل التي وفرتها لهم جامعة الدول العربية^(١).

رابعاً: المكاسب الأوروبية المتوقعة:

ان الدول وهي تحدد توجهات سياستها الخارجية فإنها تستند في ذلك الى عامل المصلحة، وتعمل على تحقيق أفضلية لها في ظل ظروف تنافسية مع دول أخرى. لهذا وضمن هذه الرؤية جاء التدخل الأوروبي في اسقاط نظام القذافي، في محاولة منها لكسب علاقات جيدة مع السلطة الجديدة، وبما يحقق لها نفوذاً مرضياً لها في ليبيا. وتحرص دول الاتحاد الأوروبي من هذا التدخل الى تحقيق عدة مكاسب منها:

١- محاولة تعزيز النفوذ الأوروبي في المنطقة بشكل عام وليبيا بشكل خاص.

٢- ان يكون لدول الاتحاد الأوروبي دور في عمليات اعمار ليبيا والاستثمارات التي ستجري فيها.

٣- ان تحصل دول الاتحاد الأوروبي على جزء من الاستثمارات النفطية في ليبيا.

٤- تعزيز النفوذ الأوروبي في ليبيا من شأنه تحسين الوضع التنافسي للاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي مع القوى العظمى والكبرى.

^(١)Isabelle Francois, NATO and the Arab spring, Transatlantic Current, National Defense University, October 2011, No. 1,PP. 1 -2. <http://www.ndu.edu/inss>

